الحديث كله ، بينما يكتفي البخاري بإيراد بعضه ، ولا يكرر النسائي الحديث بالإسناد نفسه .

منهج النسائي منهج معلل :

ولا يكتفي الإمام النسائي في كثير من الأحيان بذكر الحديث ، بل يذكر ما بين الروايات من اختلاف ، ويوازن ويقارن ، ويذكر العلل ، والصحيح ، والأصح ، والضعيف ، والأضعف . ومنهج الإمام النسائي هذا يأخذ بيد طالب الحديث من بداية العملية الحديثية إلى نهايتها ؛ فالنسائي لا يكتفي بتسجيل النتائج كما يفعل الإمامان البخاري ومسلم ، فهما يذكران الحصيلة الصحيحة من الحديث ، ولا يذكران شيئًا من الحوار حول التصحيح والتضعيف ، وكأن هذين الإمامين يعرضان الحديث في صورته النهائية كما يعرض الصائغ سبائكه الذهبية في خزائن العرض ؛ بينما نجد الإمام النسائي كالصانع الذي يأخذ بنا إلى مصنع الصياغة ، وهنالك نرى الذهب بأشكاله الأولية ، وعبر عملياته التحويلية ، حتى يخلص إلى مرحلته النهائية .

رجال « السنن » وأسانيده :

الإمام النسائي ناقد متميز ، وإمام في الجرح والتعديل والعلل ، وقد ظهر امتيازه هذا في سننه ، فقد جاءت أسانيد كتابه نقية إلى حد كبير ، وكان يكشف عن أحوال الرواة ـ ولا سيما في الفروق الدقيقة بينهم ـ وقد قسم صاحب شروط الأئمة الستة أحاديث المجتبى إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المخرج في الصحيحين ؛ وهو أكثر كتابه .

القسم الثاني : الصحيح على شرطهما .

القسم الثالث : أحاديث أبان عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة[٣٤] .

ولقد تجنب الإمام النسائي التخريج عن رجال خرج لهم البخاري ومسلم وأبو داود لما فيهم من التجريح ، وقد جمع الإمام الدارقطني أسماء الذين ضعفهم النسائي وأخرج لهم الشيخان في صحيحيهما .

ومن عادته في سننه أن يبين حال الرواة الذين فيهم ضعف ، ويغلب على رواياتهم أنها تذكر للتعليل والمقارنة بغيرها مما هو أصوب منها ، وهذه الميزة لم يتصف بها الصحيحان ، وهي مما اتصفت بها سنن أبي داود والترمذي .

(٣٤) شروط الأئمة الستة ـ ص : ١٤٠ .

[٦] التعريف بالإمام الترمذي وبكتابه الجامع

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلمي الترمذي : (٢٠٩ - ٢٧٩)

تلقى العلم في صباه على شيوخ بلدته والقادمين إليها وإلى ما جاورها . وكان إسحق بن راهويه من أوائل شيوخه . ارتحل فسمع بخراسان والعراق والحرمين ، ولم يرحل إلى مصر والشام[٣٥] ، اشترك مع البخاري ومسلم في أكثر شيوخهما ، فروى عن قتيبة بن سعيد وأبي كريب وعلي بن حُجْر ، وتتلمذ للبخاري . وكان يضرب به المثل في الحفظ ، إلى جانب ما كان عليه من الورع والاحتياط في الدين والزهد في الدنيا . وكان بصيرًا في الحديث ورجاله وعلله . قال الذهبي في « الميزان » : (الحافظ العَلَمُ أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم في الفرائض : إنه مجهول ، فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل التي له) . كُفَّ بصره بعد ما كبر . وكانت وفاته في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

أما مصنفاته فأشهرها كتابه «الجامع» المعروف بسنن الترمذي ، وكتاب «العلل الكبير» «وشمائل النبي ﷺ» .

---

(٣٥) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧١ وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٣ - ٦٣٥ ، وميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٨ وشذرات الذهب ٢ / ١٧٤ - ١٧٥ ، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧ - ٣٨٩ .

منهجــــه في الجامــع :

يعتبر كتاب الترمذي الجامع أحد الكتب الستة الأصول المشهورة . وهو كتاب جامع لم يقتصر على أحاديث الأحكام كما فعل أبو داود والنسائي بل حوى أبواب الحديث المختلفة ؛ ففيه الفضائل والمناقب والفتن والزهد والأدب والتفسير والسير . وقد بلغت كتبه ستة وأربعين كتابًا .

وقد تميز كتاب الترمذي بكتاب العلل الصغير في آخره ، وهذا الجزء أشبه ما يكون بالمقدمة الكاشفة عن المنهج . وقد شرح الإمام ابن رجب هذا الجزء من خلال شرحه للكتاب كله ، وجلّى مقاصده ، وكشف غوامضه ، وأظهر روعة منهج الترمذي في جامعه .

وبالرغم من تلمذة الترمذي للإمام البخاري إلا أنه سلك منهجًا غير منهجه ، وهذا من مميزات ذلك العصر الذي كان الاجتهاد أبرز سماته وأوضح علاماته ؛ فلكل عالم منهجه ، ولكل شيخ طريقته .

ويتلخص منهج الإمام الترمذي بأنه معلل ، وبيان هذا : أن رواة الحديث يتفاوتون في مراتبهم من العدالة والضبط ، وهي طبيعة البشر في التفاوت والتفاضل . وقد رأينا الإمام البخاري ينظر إلى الفئات العليا من هؤلاء الرواة فيجعل اعتماده على الفئة المتميزة بقوة حافظتها وسمو عدالتها ، ويتبعه في ذلك الإمام مسلم ، وإن كان قد عوّض نزوله عن رتب البخاري بكثرة الروايات وتأييدها ، مع أنه يبقى في دائرة انتقاء الصحيح حتى وهو يروي عن بعض الضعفاء ، فهو لا يروي عنهم إلا ما صح عنده .

وأما الإمام الترمذي فقد توجه إلى فئة من الرجال ليسوا بالمتروكين ولا الكذابين ولا فاحشي الخطأ ، ولكنهم من أهل الصدق والستر وتعاطي العلم ، وبعضهم لا يعتمد عليه لو انفرد في حديث ، ولكنهم يصلحون للاحتجاج إذا وجدوا من يؤيدهم ويعضدهم ؛ وبذلك يكون الترمذي قد فتح الباب لتدارك ما لم يتداركه غيره ؛ فقد كان المنهج قبل الترمذي يقوم على تقسيم الحديث إلى مستويين صحيح وضعيف . والصحيح مقبول والضعيف مردود كما في الشكل (أ). ولكن العلماء لاحظوا أن الخط الفارق بين الصحيح والضعيف خط اجتهادي ، فربّ رجل من أهل الصحيح ينزل أحيانًا إلى دائرة الضعيف ، وربّ رجلٍ من أهل الضعيف يرقى أحيانًا إلى دائرة الصحيح . ومن رجال الضعيف من يقترب من رجال الصحيح ، وهناك فئة منهم يحتاجون إلى متابعٍ يتابعهم أو شاهدٍ يؤيدهم .

(أ)

الصحيح

الضعيف

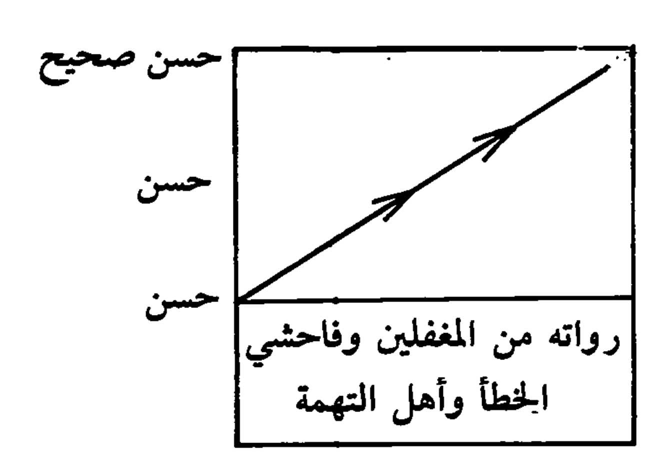
وقد بدأ الإمام الشافعي من خلال كلامه عن المرسل بتأسيس هذا المنهج ، إذ المرسل حديث ضعيف لكنه يرقى إلى رتبة الاحتجاج بقرينة خارجة عنه فيكون محتجًّا به ، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل . وقد مارس الإمام مسلم هذا المنهج في دائرة الصحيح ليأخذ الحديث من أدنى رتب الصحة إلى أعلاها ؛ وبذلك يكون الترمذي صاحب منهج جديد ، لولاه لردّ كثير من الأحاديث . ويبدو أن هذا المنهج كان المرحلة الثانية بعد

البخاري ومسلم ، وسار عليه أبو داود والنسائي ، ولكن الترمذي أمعن في تأصيله ؛ فقد لاحظ الترمذي أن بين الصحيح والضعيف رتبةً يتداخل فيها الصحيح والضعيف ، وأصحابها ممن قل ضبطهم ، واضطرب حديثهم ، فكانوا موضع العناية والدراسة ، وكما أنه من الخطأ أن يقبل حديثهم فإنه من الخطأ أن يرد حديثهم ، كما في الشكل (ب).

(ب)

الصحيح
يكتب حديثهم ويمكن تأييده
الضعيف

ولقد شمر الترمذي عن ساعد الجد والبحث ، وعدّل حال هؤلاء بقرائن وشواهد ومتابعات فنقلوا من دائرة الضعيف إلى دائرة الاحتجاج كما في (جـ) .

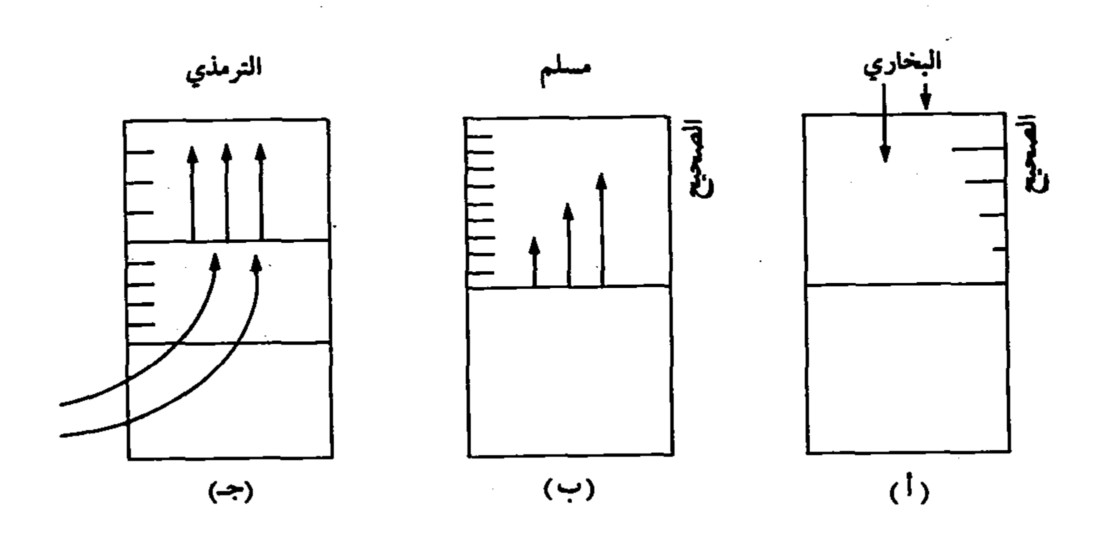


وهكذا ظهر اصطلاح الحسن عند الترمذي ليكون مقابلاً لغير المحتج به . فالحديث إذا كان في أعلى درجات الاحتجاج فهو :

حسن + صحيح = حسن صحيح

وإذا كان في أدنى درجات الاحتجاج فهو : حسن

وقد عرَّف الترمذي مصطلحه هذا ، ونظر إلى الحديث من الأدنى إلى الأعلى ، فيما نظر البخاري ومسلم من الأعلى إلى الأدني ، ونظر مسلم من أدنى الصحيح إلى أعلاه كما في (أ) ، (ب) ، و (جـ) .



ولقد كان الاتجاه قبل الإمام الترمذي إلى تحديد الصحيح وتعريفه ، باعتباره مقصود علم الحديث روايةً ودراية ، وكذلك فعل الإمام الشافعي في «رسالته» ، ونسج البخاري ومسلم على منواله ، ولكن الأمر تطور على يد الترمذي ليصبح المقصود «المعمول به من الحديث»(٣٦) وهو أعم من الصحيح ، ويقصد بذلك الحسن . لذا فقد عرف الإمام الترمذي الحسن

---

(٣٦) العلل الصغير آخر الجامع ٥/٧٣٦ .

فقال : وما ذكرنا في هذا الكتاب من حديث حسن فإنما أردنا به ما حَسُنَ إسناده عندنا ، وكل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون شاذًا ، ويروى من غير وجه فهو عندنا حديث حسن(٣٧) .
يضاف إلى هذا التعريف ما ذكره الترمذي من عدم الاشتغال بالرواية عن المغفل الذي يخطىء كثيرًا ؛ كما جاء في قوله : فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب ، أو كان مغفلاً يخطىء الكثير ، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة ألاّ يشتغل بالرواية عنه(٣٨) .

وبمجموع هذه الحدود والقيود يكون الحسن عند الترمذي :
كل حديث لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا من كان مغفلاً يخطىء الكثير ، ولا يكون شاذًا ، ويروى من غير وجه نحو ذلك .

وهذا التعريف يبين الحد الأدنى ولا يتوقف عند الحسن فقط ، بل يشمل الصحيح . وبهذا يمكننا أن نفسر قول الترمذي «حسن صحيح» بأنه يقصد الحسن في أعلى مراتبه كحديث : «إنما الأعمال بالنيات» .

قال الترمذي (حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاص الليثي ، عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية ، وإنما لكل امرىء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى

(٣٧) العلل الصغير آخر الجامع ٧٥٨/٥ .
(٣٨) العلل الصغير آخر الجامع ٧٤٣/٥ .

مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري)[٣٩].

فهذا الحديث حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه وأخرجه الإمام مسلم ، وهو حديث غريب لم يرد إلا من طريق واحدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري . وقد وصفه الترمذي بقوله : حسن صحيح كما ورد في النص الآنف الذكر . وتصرف الترمذي هذا يدل على أن الحسن عنده يدخل في دائرة الصحيح .

الترمــــذي يعتمد منهج البـــاب :

ولا ينظر الإمام الترمذي إلى الحديث من خلال رواية واحدة فقط ، بل ينظر إليه من خلال الباب ؛ فهو يتعامل مع الموضوع الواحد وما فيه من أحاديث متصلة ومنقطعة ، وأقوال الصحابة والتابعين ومذاهب الأئمة المشهورين .

وصــف ابن العربي لكتاب الترمذي :

وصف الإمام أبو بكر بن العربي كتاب الترمذي بقوله : (وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ، ونفاسة منزع ، وعذوبة مشرع ، وفيه أربعة عشر علماً ، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم : أسند ، وصحّح وضعّف ، وعدّد الطرق ، وجرح ، وعَدَّل ، وأسمى ، وأكنى ، ووصل ، وقطع ، وأوضح المعمول به ، والمتروك ، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله . وكل علم من هذه

---

(٣٩) جامع الترمذي ٤/١٧٩ - ١٨٠ .

العلوم أصل في بابه ، وفرد في نصابه ، فالقارىء له لا يزال في رياضٍ مونقة ، وعلوم متفقة متسقة ، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير ، والتوفيق الكثير ، والفراغ والتدبير)[٤٠].

الترمــــذي يسجل مذاهب الفقهاء وأصولهم :

وقد تميز جامع الترمذي بذكر مذاهب علماء الأمصار ، ونجد فيه فقه هؤلاء العلماء في كل مسألة ذكرها . وبين الترمذي طرقه إلى هؤلاء الفقهاء فنراه يقول في « العلل » آخر « الجامع » :

(وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء ، فما كان منه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي حدثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان . ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي ، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان .

وما كان فيه من قول مالك بن أنس فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الأنصاري ، حدثنا معن بن عيسى القزاز عن مالك بن أنس .

وما كان فيه من أبواب الصوم فأخبرنا به أبو مصعب المدني عن مالك بن أنس)[٤١] . . . وذكر أسانيده إلى كلٍّ من ابن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل .

قال الذهبي : (في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل ،

---

(٤٠) عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي مع تصويبات الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ الترمذي ١/ المقدمة ـ ص : ٨٩ .
(٤١) العلل آخر الجامع ٥/٧٣٦ ـ ٧٣٧ .

وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدّره بأحاديث واهية بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل)[٤٢] .

منزلة الجامع عند العلماء :

لا ريب أن كتاب الترمذي الجامع متفرّد في منهجه ، مستدرك على من سبقه ، محتوٍ على كثير من رؤوس المسائل الفقهية ؛ ولكن بعض العلماء وجهوا نقدًا شديدًا لكتاب الترمذي خلاصته أنه متساهل في التصحيح والتحسين ، والأخذ عن الضعفاء والمتروكين . فقد حمل الإمام الذهبي على تساهل الترمذي حيث خرج عددًا من الأحاديث وحكم عليها بقوله «حسن صحيح» أو بقوله «حسن» .

من ذلك : روايته حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ، (قال الذهبي : قال ابن معين : ليس بشيء . وقال الشافعي وأبو داود : ركن من أركان الكذب ، وضرب أحمد على حديثه ، وقال الدارقطني وغيره : متروك . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، وقال ابن حبان : له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة . وأما الترمذي فروى من حديثه : « الصلح جائز بين المسلمين » وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)[٤٣] .

هذا ما خلص إليه الذهبي ، وهي خلاصة فيها تجنٍّ كبير على الإمام الترمذي ، ويا ليت الذهبي ذكر قول البخاري في كثير بن عبد الله بعد سؤال الترمذي عنه : (قال الترمذي : قلت لمحمد : في حديث كثير بن

---

(٤٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٤ .

(٤٣) ميزان الاعتدال ٣/٤٠٧ .

عبد الله في الساعة التي ترجى يوم الجمعة : كيف هو ؟ قال : هو حديث حسن إلا أن أحمد كان يحمل على كثيرٍ يضعّفه . وقد روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري[٤٤] .

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي :

وقد خرّج (أي الترمذي) حديث كثير بن عبد الله المزني ، ولم يُجمع على ترك حديثه ، بل قد قواه قوم ، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب[٤٥] .

ويبدو لي أن الحديث قد ثبت عند الترمذي من غير رواية كثير ، فكان التصحيح بناءً على رواياته الأخرى ، وهذا المنهج معروف عند البخاري ومسلم ، فهما يصححان الحديث باعتبار روايات أخرى ثابتة من غير طريقهما ؛ فقد أخرجه الإمامان أحمد وأبو داود .

والقليل النادر الذي ينتقد به الترمذي لا يحمل المنصف على رد تصحيحه وإبطال أحكامه ، ولا بد من النظرة الأشمل ، فهو مجتهد في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف ، وله باعٌ في ذلك لا يقل عن باع الإمام البخاري .

---

(٤٤) تهذيب التهذيب ٨/٤٢٢ .

(٤٥) شرح علل الترمذي ١/٣٩٧ وانظر تفصيل ذلك في كتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ـ ص : ٢٨٠ ـ ٢٨٢ .

[٧] التعريف بابن ماجه وبمنهجه في كتابه السنن

ابن ماجـــه (٢٠٩ ـ ٢٧٣) :

أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، سمع من علي بن محمد الطنافسي الحافظ ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم كثير ، كان حافظًا ناقدًا واسع العلم ، ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر ، ومات بقزوين في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، صنف السنن والتاريخ والتفسير[٤٦] .

كتـــابه :

يعرف كتاب ابن ماجه بـ (السنن) وقد جاءت هذه التسمية على لسان ابن ماجه فيما ذكره الذهبي فقال : (وعن ابن ماجه قال : عرضت هذه السنن على أبي زُرعة الرازي فنظر فيها وقال : أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها . ثم قال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف أو نحو ذا)[٤٧] . والجدير بالذكر أن كتاب ابن ماجه أقرب إلى الكتاب الجامع أكثر مما ينطبق عليه اسم السنن ، فقد احتوى على سبعة وثلاثين كتابًا من كتب الحديث ، جمعت بين الأحكام والأدب والفتن والزهد والمقدمة المستوفية لقضايا العلم .

(٤٦) انظر ترجمة ابن ماجه في : سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٧ ـ ٢٨١ وتهذيب التهذيب ٩/٥٣٠ ـ ٥٣٢ .

(٤٧) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٨ وشروط الأئمة الستة من ص : ١٦ .

مكانـــة سنن ابن ماجه بين الكتب الستة :

أُلحق كتاب ابن ماجه بالكتب الخمسة فأصبحت تعرف بالكتب الستة ، وكان ذلك على يد محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) ، صاحب كتاب شروط الأئمة الستة(٤٨) . وسار على منواله الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى في سنة ٦٠٠هـ ، فضمن كتابه (الكمال في أسماء الرجال) رجال ابن ماجه كأحد الستة ، ثم درج على هذا أصحاب كتب الأطراف وكتب الرجال ، ومرجع تقديم كتاب ابن ماجه على كتاب الموطأ للإمام مالك إلى أن زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة كثيرة ، بينما نجد أحاديث الموطأ موجودة في الكتب الخمسة(٤٩) . وقد قدم الموطأ على سنن ابن ماجه كل من أبي الحسن أحمد بن رزين السرقسطي (ت ٥٣٥هـ) في كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح» وأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى (ت ٦٠٦هـ) ، ومن المعروف أن علماء المغرب يقدمون كتاب الموطأ على بعض الصحاح .

منهج الإمـــام ابن ماجـــه في السنن :

صنف ابن ماجه كتابه على الأبواب ؛ فبدأ بالمقدمة التي حاكى فيها الإمام الدارمي في مقدمة «سننه» ، وقد فصل في هذه المقدمة موضوعات كتاب العلم ، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، والإيمان والفضائل . ولم يذكر في مقدمته شيئًا عن منهج كتابه كما فعل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه

---

(٤٨) شروط الأئمة الستة ـ ص : ١٠ .

(٤٩) توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ـ ص/١٥٣ .

والإمام الترمذي في آخر جامعه ، وعلى كلٍّ فهي مقدمة عامة تتناول قضايا تمهيدية للكتاب .

وقد نظم الإمام ابن ماجه كتابه على الكتب والأبواب [٥٠] وكان ترتيبه موفقًا بارعًا ، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب . وقد بلغت أبوابه ـ كما قال تلميذه ابن القطان في السنن ـ : ألفًا وخمسمائة باب[٥١] . قال ابن حجر عن كتاب ابن ماجه : جامع جيد كثير الأبواب والغرائب .

ترجم الإمام ابن ماجه لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز والفقه . وإذا كرر الحديث فإنما يكرره في الباب نفسه لبيان اختلاف في السند أو المتن ، ولتتقوى الأحاديث في الموضوع الواحد .

مثال : باب المحافظة على الوضوء[٥٢]:

٢٧٤ ـ حدثنا علي بن محمد ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن .

---

(٥٠) بلغ عدد كتب سنن ابن ماجه وفق طبعة محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله سبعة وثلاثين كتابًا ، وعدد أحاديثه (٤٣٤١) حديثًا ، وعدد أبوابه (١٥١٥) بابًا ، وبلغت كتبه وفق طبعة الدكتور الأعظمي اثنين وثلاثين كتابًا وأحاديثه (٤٣٩٧) حديثًا . وهذا الاختلاف ناشىء عن دمج بعض الكتب أو فصلها ، والاختلاف في عدد الأحاديث ناشىء عن عدم ترقيم بعض الأحاديث عند عبد الباقي ولا سيما أحاديث أبي الحسن بن القطان فهذه لم تأخذ أرقامًا في نسخته .

(٥١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٨٠ .

(٥٢) السنن لابن ماجه ١/ ٥٦ .